

بيان إئتلاف إدارة النفايات حول قرار الحكومة توسيع مطمر الكوستابرافا وإنشاء محارق للنفايات في مختلف المناطق

إن ائتلاف إدارة النفايات يرى من خلال القرارات الحكومية المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة أن هذه الحكومة تنوي أخذ البلد إلى الهاوية وإغراقه بالتلوث وذلك مع سبق الإصرار والترصد.

نحن أمام مقررات تبعد كل البعد عن أي معالجة جدية ومستدامة لهذا الملف كما تعودنا منذ إنشاء خطة الطوارئ عام 1997 وإنشاء مطمر الناعمة وطمر أكثر من 90% من النفايات دون أية معالجة حتى يومنا هذا. لقد أثبتت القوى السياسية فشلها وغياب الإرادة الجدية لاعتماد الحلول الأسلم بيئياً وصحياً في تطبيق إدارة متكاملة لقطاع النفايات الصلبة.

في وقائع ما حدث في الفترة الأخيرة في ملف إدارة النفايات:

- وافق مجلس الوزراء بالقرار رقم 46 الصادر بتاريخ 26/10/2017 على اقتراحات اللجنة الوزارية المكلفة بموجب قراره رقم 10 بتاريخ 11/1/2017، على دفتر شروط التفكك الحراري واعتماده كدفتر شروط موحد على أن تستكمل التحضيرات لإطلاق المناقصات للمناطق خلال سنة واحدة، وكذلك الطلب من مجلس الإنماء والإعمار تلزيم مكتب هندسي بيئي عالمي للقيام بدراسة تقييم أثر بيئي لدفتر الشروط المذكور أعلاه، على أن يكون العارض مسؤولاً عن معالجة الرماد الناتج عن عملية الحرق وفق أعلى المعايير الدولية للسلامة والصحة.
- قدّم وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل بتاريخ 4/1/2018 مسودة مشروع قانون معجل مكرّر يجيز للقطاع الخاص تشييد وإنشاء معامل لمعالجة النفايات الصلبة وتحويلها إلى طاقة كهربائية وبيعها إلى مؤسسة كهرباء لبنان بعد الاستحصال على التراخيص اللازمة من وزارة الطاقة والمياه. ويعطي القانون وزارة الطاقة والمياه صلاحية سحب أو تعليق أي ترخيص في حال مخالفة المرخص له الشروط التي على أساسها منح الترخيص أو في حال نتج عن تشغيل المعمل أي أضرار بالبيئة أو بصحة الإنسان.
- بتاريخ 9/1/2018، شكلت اللجان المشتركة في مجلس النواب لجنة فرعية لإنجاز مشروع قانون إدارة النفايات على أن تقدم تقريرها إلى اللجان المشتركة خلال ثلاثة أسابيع ليصار بعدها إلى إنجاز مشروع القانون. للتذكير فقط أن هذا القانون أحيل إلى مجلس النواب في العام 2012.
- كما أقر مجلس الوزراء «ملخص السياسة المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات المنزلية» في جلسته المنعقدة في 11/01/2018، ووافق معها على

أقترحات مجلس الإنماء والإعمار توسيع مطمر الكوستابرافا إنشاء وتشغيل معمل تسبيخ جديد في موقع الكوستابرافا نفسه، وتطوير معمل الفرز في العمروسية والكرتينا وضم قضاءي الشوف وعاليه إلى نطاق هذه الخطة المرحلية.

أمام هذه الأحداث يطرح الائتلاف النقاط والأسئلة التالية برسم المواطنين والمعنيين:

- يتجلى الإرتباك والتناقض في مقررات الحكومة بحيث أقرت من جهة سياسة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، التي تتضمن الدعوة للتخفيف من إنتاج النفايات، والفرز من المصدر، وفصل المواد القابلة للتدوير واسترداد أكبر نسبة ممكنة من النفايات (استرداد مواد واسترداد طاقة) من خلال اعتماد السلم الهرمي للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة باتجاه الاقتصاد الدائري. ومن جهة أخرى أقرت اعتماد المحارق للتخلص من النفايات وهو أيضاً خياراً استراتيجياً على الأقل للـ20 أو 25 سنة القادمة. هذان الخياران على تناقض كبير، وتعارض صارخ. إن خيار المحارق ينسف عملياً خيار الإدارة المتكاملة في لبنان. بسبب نوعية النفايات المنتجة في لبنان والتي تتضمن 53% من النفايات العضوية عالية الرطوبة وذات قدرة حرارية منخفضة يتطلب اعتماد المحارق إبقاء الورق والكرتون والمواد البلاستيكية القابلة لإعادة التدوير في عداد النفايات الداخلة للمحارق و/أو تخفيف المواد العضوية قبل حرقها وهذا بالطبع يحتاج إلى طاقة حرارية. وهذا في تعارض صريح وكامل مع خيار الفرز والتدوير الذي تقول به سياسة الإدارة المتكاملة التي أقرت. كيف يمكن لمجلس الوزراء أن يصدر قرار ونقيضه في الوقت نفسه.

- إن الموافقة على دفتر الشروط للمحارق والطلب من مجلس الإنماء والإعمار تلزيم مكتب هندسي بيئي عالمي للقيام بدراسة تقييم أثر بيئي لدفتر الشروط المذكور أعلاه، على أن يكون العارض مسؤولاً عن معالجة الرماد الناتج عن عملية الحرق وفق أعلى المعايير الدولية للسلامة والصحة، يبين بشكل واضح على أن مجلس الوزراء لا يفقه بالقوانين الوطنية شيئاً ويخالف المراسيم التي أقرها خاصة مرسوم تقييم الأثر البيئي رقم 8633/2012. إن هذا المرسوم ينص على أن " مشاريع إنشاء مراكز لإدارة ومعالجة والتخلص من النفايات الصلبة على أنواعها" الملحوظة في الملحق رقم 1 هي من المشاريع التي تستلزم حكماً تقرير تقييم أثر بيئي". كما نصت المادة العاشرة من المرسوم ذاته في البند الرابع منها على أنه " تمتنع أي إدارة رسمية عن مباشرة إنشاء أو تشغيل مشروعها المقترح قبل أن تبدي وزارة البيئة موقفها حيال تقرير تقييم الأثر البيئي لهذا المشروع". وتنص المادة الثانية من المرسوم نفسه على أن تقييم الأثر البيئي هو: "تحديد وتقدير وتقييم آثار مشروع ما منوي إنشاؤه على البيئة وتعيين التدابير اللازمة للتخفيف من الآثار السلبية وزيادة الآثار الإيجابية على

البيئة والموارد الطبيعية وذلك قبل إعطاء القرار بالموافقة على المشروع أو رفضه".

إذاً يتبين من قرار مجلس الوزراء أن دراسة تقييم الأثر البيئي لم تجري حتى الآن ولم تحدد آثار المشروع على البيئة ولا الإجراءات التخفيفية التي يجب أن تتبع لأن القرار تضمن الطلب من مجلس الإنماء والإعمار تلزيم مكتب هندسي بيئي عالمي للقيام بدراسة تقييم أثر بيئي لدفتر الشروط المذكور أعلاه، على أن يكون العارض مسؤولاً عن معالجة الرماد الناتج عن عملية الحرق وفق أعلى المعايير الدولية للسلامة والصحة. كما أنه لم يتم تحديد موقع المحرقة وهذا الشرط ضروري ومسبق لإجراء دراسة تقييم الأثر البيئي. كيف يمكن الموافقة على التلزيم والمضي بالمشروع ودفع ملايين الدولارات لاعتماد تقنية معقدة وعالية الكلفة والمخاطر البيئية دون أخذ الاحتياطات اللازمة وإجراء الدراسات اللازمة لذلك؟ إن هذه المنهجية وإن دلت على شيء دلت على الاستهتار في صحة الناس وبيئتنا فقط لمنافع سياسية وشخصية واستثمارية.

- إن إقرار توسيع المكبات البحرية بدءاً بالكوستبرافا يؤكد على نهج المنفعة الشخصية والسياسية. لقد بدأ العمل بإنشاء مطمر الكوستبرافا دون القيام بدراسة تقييم الأثر البيئي. بعد البدء بالأعمال قدمت دراسة تقييم أثر بيئي إلى وزارة البيئة إلا أنها لم تحظى بموافقة وزارة البيئة حتى اليوم وكان لوزارة البيئة ملاحظات كثيرة على المطمر. كيف يمكن لوزارة البيئة التي لم توافق على دراسة تقييم الأثر البيئي للمطمر ولديها العديد من الملاحظات على المطمر أن توافق على توسيعه؟ علماً أن توسيع المطمر يتطلب دراسة تقييم أثر بيئي أيضاً.

- أعاد مجلس الوزراء إقرار تطوير معامل الفرز والتسبيخ علماً أن مناقصة أعمال فرز ومعالجة النفايات لبيروت وجبل لبنان، التي رست لمصلحة ائتلاف «شركة الجهاد للمقاولات»، مع «شركة سوريكو» البلغارية، وبلغت قيمة العقد النهائي قرابة ٨١ مليون دولار، كانت تشمل كلفة «تطوير معمل الكورال»، ورفع قدرته الاستيعابية من ٣٠٠ إلى ٧٥٠ طناً يومياً، ضمن مهلة زمنية لا تتعدى ثمانية أشهر من تاريخ التلزيم، على أن تبدأ الأعمال بتاريخ الأول من كانون الثاني ٢٠١٧. كيف يعاد تلزيم ما تم تلزيمه سابقاً دون أن ينفذ ومن يحاسب ويراقب على هذا الإهمال وسرقة أموال الدولة والناس؟

- أما بالنسبة لمسودة القانون المعجل المكرر المحال من قبل وزير الطاقة والمياه فلا يمكن وصفه إلا بالخطير والمتهور والذي إن أقر سيؤدي إلى الفلتان وإلى نوعية هواء لا يمكن تنفسه وأثار صحية خطيرة. إن هذا القانون يتعدى على صلاحيات وزارة البيئة ويتعارض مع مرسوم تقييم الأثر البيئي الذي له أهمية قصوى في تفادي والحد من المخاطر البيئية. إن تبني هذا القانون سيؤدي إلى انتشار المحارق في كل المناطق على غرار انتشار المولدات الكهربائية في كل مبنى وهذا له تبعات بيئية وصحية خطيرة.

- أما بالنسبة لقانون إدارة النفايات بالطبع لم نفهم لماذا تُبطل هذا القانون لست سنوات وفجأة أصبح هناك عجلة لإقراره. نحن مع إقرار قانون لإدارة النفايات ولكن بالطريقة الصحيحة. يجب أن يبنى هذا القانون على أسس واستراتيجية واضحة تحدد أين نريد أن نصل في هذا الملف أخذاً بعين الاعتبار السياسات الأخرى (الاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها) وتداخلها مع هذا الملف. كما يجب أن يحدد مسؤوليات إدارة النفايات بشكل واضح.
- بحسب دراسة للبنك الدولي عام 2011 تبين أن قطاع النفايات الصلبة يحتل المرتبة الأولى من حيث الإنفاق على البيئة في مجلس الإنماء والإعمار. وعند النظر في الإنفاق المحلي والأجنبي، كانت الحصة النسبية للنفايات الصلبة هي الأعلى بين القطاعات ذات الصلة بالبيئة، حيث بلغ مجموعها 647 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 1999-2008 (بحسب أسعار عام 2008)، وتمثل 17 في المائة من إجمالي الإنفاق لمجلس الإنماء والإعمار. غير أن الاستثمارات الكبيرة في هذا القطاع (508 ملايين دولار و 326 مليون دولار على التوالي خلال الفترة 1999-2008) لم يقابلها تحسن في الخدمات على مر السنين. لماذا ما زال هذا الملف بيد مجلس الإنماء والإعمار على الرغم من فشله؟
- إن خطة إدارة النفايات للعام 2006 التي قدرت من قبل مجلس الإنماء والإعمار حينها بـ 300 مليون دولار لم تطبق لأنه قيل حينها أنها عالية الكلفة. أقرت بعدها خطة ال 2010 وهي أكثر تكلفة (بين 885 و 1,881 مليون دولار أمريكي) كما أن كلفة التشغيل والصيانة تتراوح بين 95 و 110 دولار للطن. وأيضاً لم تطبق الخطة. والآن تتجه الحكومة إلى اعتماد المطامر البحرية التي هي أكثر كلفة من المطامر الأرضية الداخلية. إن كلفة إنشاء وتوسيع الكوستابرافا تفوق ال 250 مليون دولار وهي حلول مؤقتة لمدة قصيرة من الزمن وذات أثر بيئي عالي خاصة لسوء إدارة هذه المطامر.
- كيف يتناسب خيار المحارق على كامل الأراضي اللبنانية مع الاستثمارات والمنح السابقة التي أنشأت من خلالها بنية تحتية للفرز وإعادة التدوير والتسيخ في عدد من المناطق في لبنان: زحلة، صيدا، المنية، حبالين، وغيرها من المصانع الأصغر حجماً في جميع أنحاء لبنان (تمويل المفوضية الأوروبية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)؟
- لماذا نجحت زحلة بإدارة النفايات وبكلفة أقل بكثير من ما تدفعه بيروت وجبل لبنان وما زلنا في بيروت وجبل لبنان نتخط بهذا الملف على الرغم من دفع مليارات الدولارات في هذا القطاع؟ لماذا لا نستفيد من تجارب ناجحة على المستوى الوطني ونحاول نقلها وتطويرها؟

هذا الوضع الذي وصلنا إليه كارثي وخطير. وفي ظل عدم محاسبة مجلس النواب لمجلس الوزراء على أدائه في هذا الملف وعدم قدرة القضاء باتخاذ إجراءات بوقف المخالفات الحاصلة لا سيما في المطامر البحرية، ليس أمامنا إلا أن نطلب من

المواطن اللبناني أن ينتفض ويرفض هذا الواقع ويستفيد من فرصة الانتخابات المقبلة
لتغيير السياسيين الذين لم يأتوا على هذا الوطن إلا بالويل.